

افعال العباد وكون افعال العباد بعلم الله تعالى وادائه
 وتقديره وكتبه في الفروع لا يستلزم كون صدورها من العباد
 بالجبر كما اذا علم به جميع ما يفعله عمر فيوما من الايام اذ
 وكتبه في قرطاس فهل يكون عمر في فعله مجبوراً من الله
 وهل يكون له ان يقول لزيد ففعلت ما فعلت لعلي والملك
 وكتبك اياه فان عمر وافعله باختياره والمراد به وكتبه
 فلا يتصور فيه الجبر فلا يفتقر فيه قد برز عن اختيار
 وهذا المجراب هو الخاسم لهذه الوسوسة ومعنى قول
 لا جبر ولا فتوى يصح ولكن امرين امرين واما قول
 القائل بالجبر المتوسط اعني كون افعال العباد باختيار
 لا بالاضطرار كما قول الجبرية فانه جبر محض ولكن الاختيار
 من الله تعالى بالجبر والاضطرار فمختارون في افعالنا
 مضطرون في اختيارنا فهذا معنى الجبر المتوسط فلا
 من هذه الوسوسة وهو مخالف لقول السلف اذ لا فرق
 بينه وبين الجبر المحض في الحقيقة فإي نفع في وجود
 اضطراري واما قوله فيلزم ان يكون للاختيار اختيار
 فيقول او يتسلسل فتعوض باختيار الله تعالى

تجربته جوابه وحله ان المختار ان كان تصدقاً واصالة فلا بد
 له من اختيار مغاير له سابق عليه بالضرورة واما ان كان عملاً
 وتبعاً فلا بد ان يكون اختيار المتصود اختياراً لنفسه فمما والتمس
 كما يشهد له الوجوه ان الترجيح بل ترجيح جازم عند الحكمين
 في الناعل المختار واما المنع الترجيح بل ترجيح فيجوز ان يتعلق
 الإرادة بشئ بل ترجيح ودرج فلا يرد ان يتعلق الإرادة لا بد
 من ترجيح فان كان من خارج يلزم الزجاء وان من نفس المبدأ
 ننقل الحكم عليه انه بالاختيار او بالاضطرار فيلزم اما الله
 او التسلسل والنجاب فاذا تم هذا المقدمه فلتنسج
 في المتصود فتقول من المترددات بين الاديان والاخلاص ان
 الرجل قد يبيت مع قوم فيقومون للتمجيد كل الليل او بعضه
 وهو ممن لا يقوم اصل او يقوم قليلاً من قيامهم فاذا امرهم
 ان يجتنب نشاطه للموافقة حتى يزيد على معتاده وكذلك
 قد يقع في موضع يصوم اهله تطوعاً فيسبغت له نشاطه
 في الصوم فربما يظن انه رياء وان الواجب ترك الموعود
 وليس كذلك على الاطلاق بل له تفصيل فان كان نشأ
 لزوال الغفلة بمشاهدة الغير وقد قبلوا على الله تعالى

Copyrighted by University